مجلس إدارة الصندوق عقد اجتماعه لمتابعة خطط التحصيل وتطوير آليات السداد

خليفة العجيل: «الصندوق الوطني» مستمر في تحصيل المديونيات وفق القانون.. وندعم المبادرين الجادين

■ الصندوق الوطني يواصل منذ مارس تنفيذ خطة لتحصيل المديونيات حفاظاً على المال العام

■ تعديل آلية السداد لتصل إلى 15 عاماً وفق قانون الصندوق.. استجابة لاحتياجات المبادرين

خليفة العجيل

أكد وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خليفة العجيل أن الصندوق الوطني يواصل منذ شهر مارس الماضي تنفيذ إجراءات شاملة لتحصيل المديونيات والمستحقات المالية المتراكمة على عدد من المشاريع المتعثرة، وذلك في إطار حرصه على صون المال العام وتعزيز الانضباط المالي والإداري.

وأوضح العجيل أن هذه الخطوات تأتي وفق الأطر القانونية المنظمة لعمل الصندوق ووفقا لقانون الصندوق الوطني رقم 98 لسنة 2013، حيث باشر الصندوق تنفيذ خطة تحصيل وتسوية منظمة تضمن استيفاء الحقوق العامة دون الإضرار بالمبادرين.

وأضاف أن مجلس إدارة الصندوق كان قد أقر في وقت سابق تعديل آلية سداد القروض الممنوحة للمستفيدين لتصبح على فترة تمتد إلى 15 عاما، لا تشمل فترة السماح التي قد تصل إلى 3 سنوات وفقا للقانون، ولا الفترات الاستثنائية لتأجيل الأقساط التي امتدت لأربع سنوات خلال جائحة كورونا. وأشار إلى أن هذا التعديل جاء استجابة لمتطلبات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الساعين إلى إدارة التزاماتهم المالية بمرونة أكبر، وبما يحقق التوازن بين تمكين المبادرين والحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق.

وشدد الوزير على أن الصندوق الوطني مستمر في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يمثلون ركيزة أساسية في تنمية الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن إجراءات التحصيل تهدف إلى ضمان العدالة وحماية المال العام مع استمرار تقديم الدعم الفني والمالي للمشاريع الجادة ذات الجدوى الاقتصادية الحقيقية.

واختتم العجيل تصريحه بالإشارة إلى أن مجلس إدارة الصندوق الوطني عقد اجتماعه بمقر وزارة التجارة والصناعة لمتابعة سير العمل في الملفات المالية والإدارية ذات الصلة، مؤكدا أن هذه الجهود تأتي ضمن رؤية الحكومة لترسيخ بيئة مالية عادلة ومستدامة تعزز ثقة المبادرين وتدعم مساهماتهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

ضمن مشاركته في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن

وزير المالية استعرض آخر التطورات الاقتصادية العالمية مع مدير عام صندوق النقد الدولي

د.صبيح المخيزيم خلال مشاركته في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول الشرق الأوسط ووسط آسيا مع مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا

شارك وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم، في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا MENAP مع مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، وتم خلال الاجتماع استعراض آخر التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتبادل وجهات النظر حول أبرز القضايا الاقتصادية العالمية بما في ذلك التحديات الاقتصادية الراهنة.

كما تناول الاجتماع عددا من الموضوعات الرئيسية من أبرزها المرونة في ظل حالة عدم اليقين والسياسات والتوترات الإقليمية، الآفاق الاقتصادية للمنطقة، السياسات الاقتصادية: بناء الاحتياطيات وتعزيز الصلابة المالية واغتنام الفرص، وتعميق مشاركة الصندوق في المنطقة.

وفي كلمة مدير عام صندوق النقد الدولي، قالت إن تراجع التضخم في معظم اقتصادات المنطقة جاء بفضل انخفاض أسعار الغذاء والطاقة والسياسات النقدية المتحفظة نسبيا، وبناء على ذلك رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو المنطقة في عام 2025 إلى 3,2٪ مقارنة بـ2,6٪ في مايو، مع توقعاته بارتفاعها إلى 3,7٪ في عام 2027 واستقرارها على المدى المتوسط، مدعومة بزيادة الطلب المحلي واستمرار الإصلاحات.

كما ركزت مدير عام صندوق النقد الدولي خلال كلمتها على عناصر أساسية متمثلة في إعادة بناء الهوامش المالية والاحتياطيات الخارجية، تعزيز الأطر والسياسات المالية، تسريع الإصلاحات الهيكلية، وشراكة الصندوق مع الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا.

من جهة أخرى، طالبت الدول الأعضاء خلال الاجتماع بانضمام دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في صندوق النقد الدولي.

ويأتي هذا اللقاء على هامش مشاركة دولة الكويت في الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية الدولية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن المنعقدة خلال الفترة خلال الفترة من 14 حتى 18 أكتوبر 2025.

.. وبحث تعزيز العلاقة مع المكتب المحلي للبنك الدولي بالكويت

التقى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عثمان ديون، بحضور مديري القطاعات في مجموعة البنك الدولي.

وتطرق المخيزيم إلى أهمية تعزيز العلاقة مع المكتب المحلي للبنك الدولي في الكويت، بعد أن يتم تعيين المدير الجديد له، على أن يكون له خبرة ومعرفة ومرونة للتعامل مع الجهات المحلية بما يسهم في تحقيق القيمة المضافة والمرجوة من تواجد المكتب، مطالبا الاجتماع مع المدير الجديد للمكتب في حال تعيينه، وذلك لأهمية تحديد الأولويات المطلوب التعاون فيها مع البنك الدولي.

من جهته، قدم نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الشكر للكويت، حيث إنها قد استوفت مؤخرا سداد مساهمتها في الزيادة العامة والاختيارية في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بما يعكس التزام الكويت بتعهداتها الدولية ودعمها لجهود البنك الدولي في تعزيز التنمية المستدامة.

كما تم خلال الاجتماع التأكيد على أهمية دفع مسيرة التعاون بين دولة الكويت والبنك الدولي لا سيما في مجالات التعليم، الصحة، الطاقة والمياه.

حضر اللقاء المدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي عبدالعزيز الملا، مدير إدارة الدين العام فيصل المزيني، ومدير إدارة التعاون الاقتصادي الدولي سعد الرشيدي، ومدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة ومدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بالتكليف أحمد العمران.

62 بلاغاً قدمتها الوحدة للنيابة بالعام المالي المنصرم.. و613 طلب معلومات من جهات بالكويت

«التحريات المالية»: 2435 إخطاراً بشبهات غسل أموال في 2025/2024

السنة المالية	عدد البلاغات للنيابة العامة	عدد الإخطارات / احالات المعلومات / احالات التعاون الدولي ذات العلاقة
2023/2022	29	95
2024/2023	61	101
2025/2024	62	103

عدد البلاغات للنيابة العامة والإخطارات واحالات المعلومات واحالات التعاون الدولي ذات العلاقة للسنوات 2022 / 2023 و2023 / 2024 و2024 / 2025

■ حمد المكراد: حريصون على تعزيز كفاءة الأداء وتكثيف الجهود

■ خطة عمل لتصحيح الإجراءات الموصى بها في «التقييم المتبادل»

■ البنوك قدمت 74,4٪ من الإخطارات بواقع 1811 إخطاراً

■ الصرافات قدمت 598 إخطاراً بنسبة 24,6٪ من الإجمالي

علي إبراهيم

قال رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، د. حمد المكراد، اننا حرصنا خلال هذا العام على تعزيز كفاءة الأداء وتكثيف الجهود ووضع خطة عمل لتصحيح الإجراءات الموصى بها في تقرير التقييم المتبادل الصادر من قبل مجموعة العمل المالي «فاتف» لتجاوز فترة الملاحظة التي بدأت من أكتوبر 2024 حتى أكتوبر 2025 وذلك بالتعاون ما بين الوحدة واللجنة الوطنية. ووفقا للتقرير السنوي الصادر عن وحدة التحريات المالية الكويتية عن العام المالي 2025/2024 والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، فقد بلغ عدد الإخطارات التي وردت إلى الوحدة خلال العام 2435 إخطارا، مقارنة بـ 2570 إخطارا في 2024/2023، و2241 إخطارا في 2023/2022.

واستحوذت البنوك على أكبر عدد من الاخطارات بشبهات غسل أموال وتمويل ارهاب خلال العام المالي المنصرم بنسبة 74,4٪ من إجمالي الاخطارات بواقع 1811 إخطارا، وكانت المصارف قد قدمت 1977 إخطارا في 2024/2023، و1583 إخطارا في 2023/2022.

وجاءت ثانيا شركات الصرافة التي قدمت 598 إخطارا خلال العام بنسبة 24,6٪ من إجمالي الاخطارات، وكانت قد قدمت 566 إخطارا في 2024/2023، و640 إخطارا في 2023/2022. وحل ثالثا شركات وكلاء الدفع الإلكتروني الذين تقدموا بـ18 إخطارا بشبهات، مقابل 20 إخطارا في 2024/2023، و12 إخطارا في 2023/2022.

وقدمت شركات الوساطة المالية في 2025/2024 عدد 6 إخطارات مقابل 5 إخطارات في 2024/2023، و2 إخطار في 2023/2022 وشركات التمويل بإخطار واحد في 2025/2024، وإخطار في 2024/2023، وشركات التأمين بإخطار واحد في 2025/2024. وقالت الوحدة في تقريرها إن لها الحق، فيما يتعلق بأي تقرير أو معلومات تتلقاها، في الحصول على أي معلومات ترى أنها ضرورية لأداء مهامها من الجهات المختصة وأجهزة الدولة، كما لها طلب أي معلومات إضافية تراها ضرورية لأداء أعمالها من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، كما ان لها الحصول من أجهزة الدولة على أي معلومات أخرى ترى أنها ضرورية لأداء مهامها، ويتعين على أجهزة الدولة تلبية طلبات الوحدة من دون تأخير. وأشارت الوحدة إلى أنها قامت خلال 2025/2024 بطلب معلومات من الجهات المختصة لتعزيز المعلومات التي تتلقاها من الجهات المخطرة ولتمكينها من الوصول إلى اتخاذ القرار باعتبار ان المعلومات الواردة ترقى إلى درجة الدلائل المعقولة للاشتباه، حيث إن عدد طلبات المعلومات من الجهات المختصة للسنة 2025/2024 بلغ 613 طلبا. وطلبت الوحدة من وزارة الداخلية خلال العام المالي المنصرم معلومات 166 مرة، ومن وزارة التجارة والصناعة معلومات 165 مرة، ومن وزارة العدل 116 مرة، ومن الشركة الكويتية للمقاصة 100 مرة، ومن الإدارة العامة للجمارك 66 مرة.

وللوحدة الحق في إبلاغ النيابة العامة إذا توافرت لها دلائل معقولة للاشتباه في أن الأموال متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل ارهاب، بالإضافة إلى إمكانية إحالة المعلومات ذات الصلة إلى الجهات المختصة.

ووصل عدد البلاغات التي قدمتها الوحدة إلى النيابة العامة خلال السنة المالية 2025/2024 نحو 62 بلاغا، مقابل 61 بلاغا في 2024/2023، و29 بلاغا في 2023/2022. وبلغ عدد الاخطارات وإحالات المعلومات واحالات التعاون الدولي ذات العلاقة خلال 2025/2024 نحو 103 إخطارات، مقابل 101 في 2024/2023، و95 في 2023/2022. إلى ذلك، بلغ عدد طلبات المعلومات والإحالات التلقائية الصادرة والواردة بالتعاون مع الوحدات النظيرة على المستوى الدولي لعام 2025/2024 نحو 68 طلبا من بينها 10 طلبات معلومات صادرة و31 طلبا واردا، و7 إحالات تلقائية صادرة، و20 إحالة تلقائية واردة.

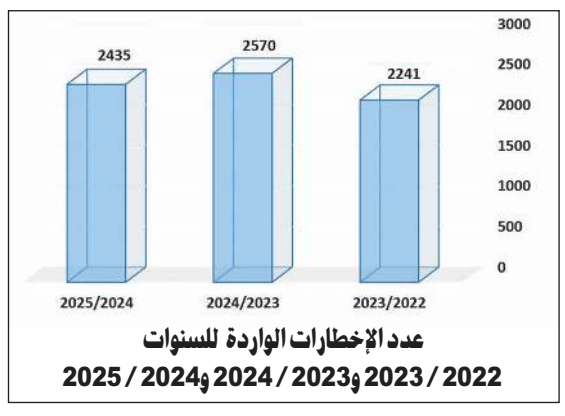

عدد الإخطارات الواردة للسنوات 2022 / 2023 و2023 / 2024 و2024 / 2025

جاهزية لمناقشة فريق المقيمين في يناير

أشارت الوحدة إلى أنه من ضمن الإنجازات التي حققتها عقد اجتماعات مع أعضاء الفريق من الجهات الممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لمواصلة العمل على إنجاز وتصويب الإجراءات التصحيحية حسب تقرير التقييم المتبادل للكويت، وتم استيفاء البيانات والإحصائيات والحالات العملية المطلوبة بالإجراءات وتضمينها بالتقرير للدفاع عن موقف الكويت وإبراز التقدم المحرز خلال فترة الملاحظة، وأنه جار الانتهاء من تحضير تقرير الملاحظة للكويت ويجري في الوقت الراهن إعداد أعضاء الفريق على نحو يكفل جاهزيتهم للمناقشة المزمع عقدها مع فريق المقيمين مطلع يناير 2026.

30٪ زيادة بالموظفين

أكدت الوحدة أنه في إطار سعيها لتعزيز كفاءة الأداء وتلبية متطلبات العمل المتزايدة، تم العمل على دعم الكوادر الوطنية من خلال التعيين وزيادة عدد الموظفين بنسبة 30٪ في الإدارات المختلفة في الوحدة وخاصة الادارات الفنية المختصة بالعمل الذي أنشئت من أجله مما ساهم في تحسين سير العمل ورفع مستوى الانجاز والأداء، بالاضافة الى توزيع المهم بشكل أكثر توازنا مما انعكس ايجابا على كفاءة الأداء وسرعة الانجاز.

تعديلات على قانون غسل الأموال

ذكرت الوحدة انه تم تشكيل فريق عمل للتعديل على القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ولائحته التنفيذية بهدف حصر التعديلات القانونية المطلوبة على قانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الواردة ضمن الإجراءات الموصى بها في تقرير التقييم المتبادل للكويت.

مشاركة عزاء
الأنباء
تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى
عائلتي
الشريعان والخضير الكرام
لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى
خلود محمد حسين الخضير
زوجة/ عادل سعد الشريعان
تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون